

التنمية المستدامة وأثرها في تطوير قطاع الخدمات الحضرية للمدن

م.د. صباح خلف الكناني

وزارة التربية

أ.م.د. رياض كاظم سلمان الجميلي

جامعة كربلاء/ كلية التربية

ملخص البحث

شكل مفهوم التنمية المستدامة بعدا جديدا يضاف المختلفة هو البعد الحضري الذي ينطلق من إيجاد المعالجات الحقيقية لمشكلات المدينة والانطلاق بها نحو المعالجات الرصينة فقطاع الخدمات الحضرية وما يحيطه بات يشكل المادة الأساسية لمشاريع التنمية الحضرية المستدامة فخدمات السكن والتعليم الارتكازية ، كلها تناقش ضمن مفهوم تنموي للوصول بها الى حالة من التوازن المكاني المنظم ، كما تنطوي أساليب التنمية المستدامة على دراسة الخدمة وكفاءتها وتنظيمها المكاني والوظيفي واحتياجاته الأساسية هو محط اهتمام التنمية بكل أبعادها على مختلف البيئات الإنسانية لاسيما الحضرية منها ، فتحقيق الرفاة الاجتماعية للسكان داخل بيئاتهم لا يتحقق دون وجود منظومة متكاملة من الخدمات (عامة ، مجتمعية ، بنى تحتية) تستهدف الفرد على اختلاف سكناه ضمن خطط خدمية متطورة تراعي في عملها البيئية للمدينة بكل متغيراتها.

The permanent development and its effects to develop the civilized field of services of the city

Dr.Riyad k.AL.jummily
University of Karbala

Dr.Sabah kh.Alknani
Ministry of Education

Abstract

The concept of the permanent development gives new dimension that can be added to the different dimensions. The civilized dimension that is used to find the true treatments to solve the problems of the city to make them the basic treatment. The field of the civilized services and its problems constitutes the basic material for the problems civilized projects , such as : education and health and other general services .All these services are discussed inside the

The permanent development concept to reach to the case of balance. development studies the capacity of services and to arrange the services .It studies the peoples basic needs in order to achieve peoples happiness inside their social environment .Peoples happiness cannot be achieved unless they find a perfect system of services.

بات مصطلح التنمية Development في الوقت الحاضر ليس مجرد زيادات في معدل النمو الاقتصادي وما ينعكس من خلاله على حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو عملية تد أصبح مفهوم التنمية المعاصرة تتعدى هذه الأطر الضيقة تحول الاهتمام بالتنمية جوانب أكثر شمولية ترتبط بشكل مباشر بنوعية حياة الإنسان وزيادة خياراتهم للمشاركة في عملية التنمية مفهوم التنمية المعاصرة هم الثروة الحقيقية للأمم وهم الهدف الرئيسي لتحقيق مبادئها وتحسين الثروة البشرية وتنمية القدرات التي يمكن للإفراد إن يتمتعوا بها والخيارات التي تساعد على توسيعها . لقد شكل مفهوم التخلف ظاهرة اجتماعية ومشكلة خطيرة ذات تماس مباشر بحياة السكان بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والثقافية منها وأخذت تعاني منها المجتمعات البشرية مختلف بيئاتها الجغرافية ومذ هجاها الاقتصادي وتباين مواردها الطبيعية والبشرية لذا بقي خيار التنمية من أهم الخيارات المطروحة عمليا أمام البشرية للتخلص من مظاهر التخلف أو لقضاء عليه من جانب أو حتى تخفيف وقسوته على الشعوب على الأقل من جانب خيار التنمية هو المشروع الأهم في أولويات سياسات ومشاريع دول العالم منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر . فأخذت الدول المتقدمة تتسابق في انتهاج وتطبيق مبادئ سياسات التنمية لتأمين احتياجات مجتمعاتها في المستوى المعيشي للانق وتحسين نوعية حياتهم ورفع طاقات الإنتاج وتوسيع العمل والتأمين الاجتماعي ولسعي إلى تأمين نمط الحياة المستقرة فيما بقيت العديد من تعاني من ويلات التخلف في المشاريع الإستراتيجية رغم إتباع بعضها مشاريع تنموية متأخرة إلا أنها بشكل كبير في تحقيق أهدافها نتيجة والتغير الذي تشهده سياسات التنمية بين الحين والآخر .

وبين هذين الطريقتين ترسم الخطط التنموية طريقها نحو المجتمعات البشرية عاجلا أم أجل لتجري تغيرا أو علاج أو تحسين للجوانب البشرية بشكل أساسي ليشمل جميع المرافق العامة للبشر وتحقيق احتياجاتهم المتزايدة مع الزمن .

مفهوم التنمية المستدامة لا يقف عند حد تحقيق التنمية يتعدى آليات ترسيخها في الكثير من النواحي الاجتماعية والثقافية والسكانية وعلاقتها بعمليات التغيير التنموي للمكان ، ومن هنا تنطلق إمكانية مساهمة وتطويع قطاع الخدمات الحيوي للمدن وربطه بواقع مشاريع التنمية المستدامة الي تستهدف عملية ربط الخدمة بواقعها المكاني وجميع امكانياته ، حتم في صياغة فرضية البحث جياية وطيدة لقطاع الخدمات الحضرية بمشاريع التنمية المكانيه المستدامة التي باتت بالنسبة للمدن الخيار في عملية تخطيط منظومة خدماتها وبنائها التحتية ، كون الخدمات ترتبط ارتباطا كبيرا بحياة السكان ومستوياتهم الحضرية.

المبحث الأول

مفهوم قطاع الخدمات الحضرية في المدينة وعلاقته بمفاهيم التنمية المستدامة

يعد قطاع الخدمات الحضرية احد أهم المكونات الأساسية في نظام استعمالات الأرض الحضرية في المدينة ويضم هذا القطاع الحيوي مراكز خدمية متعددة تساهم في مختلف الأنشطة والفعاليات الخدمية للسكان داخل المدينة ومراكزهم العمرانية ، آذ يحصى هذا القطاع بأهمية كبيرة بين القطاعات الإنتاجية الأخرى في حياة المدينة لما يوفره للسكان من خدمات عديدة تساهم في رفع مستوى نوعية حياتهم وتعمق أواصر العلاقة المكانية بين الإنسان والمدينة فضلا عن القيم المعنوية والاجتماعية القادر على توفيرها من الاطمئنان المعيشي والأمن الغذائي العام وتحقيق مبدأ الاستقرار الدائم^(١) وتزداد أهمية هذا القطاع عمقا عندما تلبي خدماته جميع الاحتياجات الأساسية والكمالية والتي تتطور بمستوى التطور العلمي والحضاري والتقني بالدرجة التي تصبح البيئة الحضرية في نظر السكان هي البيئة الأقدر على استيعاب تطلعاتهم العصرية ،ولا يفهم معنا واضح للخدمة ولا يتحقق الهدف منها ما لم يكن هناك مستهلك يعد عاملا ثابتا وهو الإنسان ، فتطور حجم حاجات الإنسان ورغباته تعمل محفزا محوريا يسهم في تطوير مفهوم قطاع الخدمات وتنوعه ، ولقد ظهرت عدة تعريفات لمفهوم الخدمات منها ما يشير إلى طبيعة الأهداف العامة لها ، و التي تشمل زيادة الدخل و إتاحة الفرص الاقتصادية الجيدة وتحسين الأحوال البيئية ، و الارتقاء بالمستوى الصحي و الثقافي للأفراد ، و زيادة المعرفة و التكيف الشخصي و الاجتماعي ، في حين يرى بعض الجغرافيين أن الخدمات هي أعمال موجهة بشكل مباشر لإشباع حاجات ورغبات أشخاص محددين حسب أذواقهم أو طلباتهم المادية و غير المادية فمثلا قد تكون الخدمة غير مادية عند مراجعة الطبيب أو المحامي أو أمين المكتبة أو حضور ندوة أو مباراة رياضية الخ . وقد تكون الخدمة عينية إذ يتسلم الزبون أشياء تلزمة مقابل ثمن ، أو مجانا أحيانا مثل تفصيل وخياطة الملابس ، واستهلاك الماء ، والكهرباء ، و خدمات التجارة و الحدادة و التصوير و إصلاح الأجهزة و الأحذية وتقديم الطعام الخ ، و بشكل عام تنتمي الخدمات غير المادية إلى البيئة غير الإنتاجية في حين تنتمي الخدمات المادية إلى البيئة الإنتاجية ، و لكن ما يميزها عن الصناعة أو التجارة بمعناها الواسع هو محدوديتها الإنتاجية ، وكونها توجه لإشباع رغبات وحاجات أناس محددين حسب طلباتهم .

وهنا يمكن أن نصنف قطاع الخدمات إلى^(٢)

١. خدمات البنية الأساسية (البنى التحتية) Infrastructure Services

وهي من الخدمات التي تهتم الدولة بتوفيرها والإشراف عليها ، وذلك لأن وفرتها أمر ضروري ، وتتمثل في مجموعة شبكات ، هي شبكات مياه الشرب و مياه الري و الصرف الصحي و الزراعي و الكهرباء و الطرق و الاتصالات الهاتفية و البريدية و الجسور ... الخ .

٢. الخدمات السيادية **Supreme Services**

وتأتي سيادتها من إمكانية إشرافها على قطاعات الخدمة كافة ، و تضم الخدمات الأمنية و الإدارية فضلاً عن الخدمات التعليمية ، أما مصدر سيادتها فيأتي من كونها مسؤولة عن بناء عقول الأفراد وتأهيلهم لتأدية ما عليهم من واجبات كما تسعى الدول في نشر التعليم بوصفه حقاً ملزماً للجميع .

٣. الخدمات الاقتصادية والرعاية الإنسانية **Economic and Human Services**

وتتمثل في الأسواق ، و تجارة التجزئة و الخدمات الصحية والاجتماعية ، و الخدمات تشمل جميع السلع الاستهلاكية و الإنتاجية غير الملموسة ، و التي غالباً ما تستهلك في نفس الوقت الذي تنتج فيه مثل خدمات التعليم و الموسيقى و النقل و غيرها ، إلا أن بعض الخدمات ، كخدمات الإنتاج الاقتصادي و الخدمات المالية وعمل مكاتب المحاسبة ، و بعض الأنشطة الاقتصادية ذات صفة تداولية أكبر ، إن السلع و الخدمات تضم طيفاً كبيراً من الأنواع والأصناف وتأخذ أشكالاً مختلفة كخدمات الصحة و التعليم والاتصالات و الموسيقى و السياحة وغيرها . تبعاً لتنوع رغبات الإنسان نفسه ، الأمر الذي جعل بعض المؤسسات التي تساهم في تقديمها ذات طابع اجتماعي لاسيما في بعض الدول التي ترى في قطاع الخدمات ميداناً يشمل النشاطات الاستهلاكية ، التي لا تساهم في خلق الثروة الوطنية ولا تساهم في التجارة المنظورة ، أو في تدعيم القدرة العسكرية للدولة من جانب آخر .

فيما يأتي مفهوم التنمية المستدامة للتعبير عن فكرة إن العمليات التي تشجع حاجات الإنسان وتحسن نوعية حياته في الوقت الحاضر ، يجب إن لا تضر بمصلحة الأجيال الإنسانية المقبلة وتستنزف جميع الموارد المتاحة إمامها ، وبمعنى آخر الحفاظ على حقوق أجيالنا المقبلة من موارد الثروة والدخل مما يضمن لنا ولهم أسلوب الحياة الكريمة الخالية من المنغصات والفقر والجوع .

إن ترابط مفهوم الاستدامة بالجانب البيئي والحفاظ على البيئة جعل من اقتران المفهوم في اطر ضيقة دون النظر إلى إن المفهوم ذات جوانب واسعة أهمها الاقتصادية والثقافية والإنتاجية.... الخ ، لذا فقد أصبح مفهوم الاستدامة لا يعني فقط عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية واثارا بيئية تعجز

عن مواجهتها وإنما يضم دلالات ايجابية مختلفة في مجال عقله الاستثمارات وما يرافقه من تعديل أنماط النمو ومعدلاته والتكنولوجيا المستخدمة ، لقد برز التداول في مفهوم التنمية المستدامة بوصفها تركيبية مشكلة من ستراتيجات التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومفهوم الاستدامة الذي تم توضيحه من قبل مؤتمر البيئة العالمي عام ١٩٩٢ الذي دمج بين المفهومين الأول مرة والذي عرف التنمية البشرية المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق من التنمية إذ تحقق على نحو متساوي كلا من الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والسعي الدائم نحو تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكانياتها ومدى قابليتها على العطاء، فيما عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ مفهوم الاستدامة بأنه ذلك النوع من التنمية التي تلبي حاجات الإنسان في الوقت الحاضر من الخدمات الأساسية مع مراعاة قابلية البيئة على إعالة الإنسان في المستقبل وتعدد محاور التنمية المستدامة وعناصرها بحسب طبيعة البيئة البشرية ومستوى تقدمها الحضاري و العلمي^(٣) ولعل عنصري الاقتصاد والاجتماع من أهم أساليب التنمية المستدامة التي تم التأكيد عليها في القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ الذي نص على ضرورة استكمال كافة دول العالم من وضع إستراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ وقد ركزت مقررات القمة على أولويات التنمية الحضرية الأساسية والخدمات العامة لخدمات مياه الشرب وإمدادات الوقود والطاقة، الصحة، التعليم.... الخ . لقد تطور مفهوم التنمية المستدامة من كونه الثروة الحقيقية لأي امة إلى مقياس مهم من مقاييس الرفاهية الاجتماعية كونه يستهدف الخيارات التنموية للبشر من خلال تطوير قدراته الأساسية

(٤)

ومن خلال ما تقدم يلحظ صدارة مفهوم الخدمات وقطاعاتها الأساسية المختلفة وأخذها حيزا واسعا من التنمية البشرية المستدامة بل أصبح في العديد من تعاريفها قطاع الخدمات هو المحور الأساسي الذي يستند عليه المفهوم بصورة عامة فالسكان واحتياجاتهم الحاضرة و المقبلة أصبحا شرطان أساسيان في تحقيق عملية التنمية المستدامة .

المبحث الثاني

قطاع الخدمات الحضرية في مشاريع التنمية المستدامة

لتنمية المستدامة مفاهيم واسعة احد ابرز هذه المفاهيم من حيث التطبيق هو التنمية الحضرية المستدامة (**Urban Development**) والتي تعني إستراتيجية تطوير البيئات الحضرية بجميع مكوناتها وعناصرها الجغرافية مثل لبنى الارتكازية والسكن والصحة والتعليم والخدمات العامة ، مستهدفة في ذلك خلق بيئة حضرية سليمة تقدم لساكنيها الراحة والمتعة والأمان من خلال استخدام أسلوب التخطيط الحضري المتعدد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية^(٥) ويمكن فهم دور علاقة مشاريع التنمية بقطاع الخدمات الحضرية ضمن المحاور التالية :

أولاً: السكان والتنمية المستدامة

أصبح من الوضع إن موضوع التنمية المستدامة يركز بشكل مباشر على عامل السكان وأحوالهم الحياتية والمعيشية والارتقاء بنوعية مستوى أوضاعهم وتحسينها فالتنمية لا تقوم إلا على مصلحة الإنسان وتطوير قابليته، لذا نصت معالجات التنمية على معالجات اقتصادية واجتماعية تخص السكان وتتعلق من تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونوعية حياة الفرد ومقدار ما يحصل عليه من مدخولات تساهم في رفع مستواهم المعاشي وتمكنه من الحصول على متطلبات حياته من حاجاته الأساسية الكمالية معا ، فضلا عن معالجة الفقر والقضاء عليه الذي تسعى التنمية المستدامة وضع حلول عاجلة للقضاء عليه وخصوصا في الدول الفقيرة التي تعاني من تزايد في معدلات الفقر السكاني والتخلف الاجتماعي . ولعل ابرز معالجات التنمية المستدامة في مجال مكافحة الفقر والقضاء عليه لكونه المسبب الأول للمجاعات البشرية هو ما دعا إليه البرنامج الإنمائي التاسع للأمم المتحدة المتضمن وضع عقد اجتماعي جديد بين الدولة والسوق والمجتمع على أساس من التكامل وتنمية معايير التعاون والحياة التكافل وتفعيل الشبكات الاجتماعية للتفاعل المدني وإطلاق طاقات الفقراء وتعميق حرية المرأة ودعم شبكات الأمن الاجتماعي وبمعنى أدق إيجاد علاقة وثيقة بين الناس ومصادر إشباع الحاجات المادية الإنسانية متمثلة في سوق العمل من جهة والقضاء على البطالة والفقر من جهة أخرى ،فالتنمية تنظر إلى السكان هم أساس عملها ، وإليهم تعود ثمار نتائجها وعليهم تقع مسؤولية تطبيق برامجها وتنفيذ مشاريعها ، فإمكانية خلق بيئة أفضل للعيش والسعي إلى تكامل القطاعات الخدمية الموجهة لخدمة السكان بغية إنتاج حالة من العطاء وتبادل الخبرات بين الإنسان وبيئته ، فتنمية قدرات السكان النفسية والإبداعية والمكانية وتطوير وسائل إنتاجها وتحسين نوعيتها مما يؤثر في دعم احتياجات السكان ، غاية منشودة تسعى التنمية المستدامة بلوغها .

ثانياً: الخدمات والتنمية المستدامة

تضع استراتيجيات التنمية المستدامة في سلم أولوياتها مسألة مهمة في مجال التعامل والتعاوي مع الخدمات وهي تفعيل جانب التخطيط في مفهوم تداول الخدمة ووسائل إنتاجها لتحقيق الإشباع الدائم للاحتياجات السكان على أساس بيئي سليم تخطيطاً شاملاً طويل الأمد يمتد للمستقبل البعيد لترسيخ مفهوم التأمين الخدمي للسكان، إن الأساس التنموي الذي تنطلق منه التنمية المستدامة هو تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية وفقاً لمنظور الحاضر والمستقبل، ويتضح هذا البعد التنموي للخدمات والحاجات الضرورية من خلال مؤشرات التنمية البشرية المستدامة وما تعتمد عليه في تقاريرها السنوية فمنذ إن صدر التقرير الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ وحتى آخر تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ ظلت المفاهيم التنموية المتداولة ضمن نشرات هذه التقارير تركز على طبيعة قياس المتطلبات البشرية واحتياجات الإنسان الضرورية من مأكل ومأوى و مياه صالحة للشرب ومستوى تعليمي مقبول فضلاً عن توفير خدمات صحية مناسبة تحتل هذه الضروريات حيزاً كبيراً منها ضمن مؤشرات تعتمد المنظمات الدولية لقياس مستوى أوضاع التنمية في جميع بلدان العالم وفق ما يسمى بدليل التنمية البشرية (HDI) (Human Development Indicator) والمكون من ثلاثة درجات رئيسية تصنف الدول على أساسها إلى :- (٦)

- دول ذات تنمية مرتفعة .
- دول ذات تنمية متوسطة .
- دول ذات تنمية منخفضة .

ثالثاً: دليل التنمية البشرية المستدامة وعلاقته بالخدمات .

يعد دليل التنمية البشرية المعيار المعتمد دولياً لقياس مستويات التنمية البشرية المعتمدة في سياسات الدولة ويضم هذا الدليل عادة على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في :

- أ- المستوى الصحي للسكان معبراً عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد .
- ب- المستوى التعليمي للسكان معبراً عنه بالمستوى المرجح لسنة محو الأمية بين كبار السن ومتوسط نسبة الالتحاق بالمرحلة التعليمية لثلاث الأولى .
- ج- المستوى المعيشي للسكان معبراً عنه بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد .

فضلاً عن العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى المعتمدة في تقارير التنمية البشرية ومنها:- (٧)

أ- دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس

وهو مؤشر يشبه دليل التنمية البشرية من حيث المؤشرات الفرعية التي يشكل منها إلا أنه يعني بشكل كبير في دراسة وتقييم أحوال المرأة في المجتمع وما تحصل عليه من مستويات تعليمية وثقافية فضلاً عن إمكانية حصولها على حقوقها السياسية والاقتصادية .

ب- دليل الحرمان البشري (Deprivation Index) من الحرمان البشري

ويدرس هذا المؤشر مستويات الفقر البشري للسكان معتمدا على الحدود الدنيا والعليا التي وضعت لكل منها ودراسة مقدار ما يدخل للفرد من موارد مادية وخدمات وسلع ومقدار حصوله عليها.

وكل هذه المؤشرات الرئيسية والفرعية وضعت للارتقاء بالمستوى الإنساني نحو الأفضل على اختلاف طرق حسابها ومناهج وضعها بين دول العالم وسياساته المختلفة ، إن ابرز الدعائم التنموية للتنمية المستدامة وأساليب تطبيقها هو تركيزها على جانب توفير الحاجات الأساسية للإنسان بل إن الخدمات تشكل المعيار الأساسي الذي تقوم عليه الخطط التنموية بشكل عام.

رابعا- التعليم والتنمية المستدامة

للتعليم أهمية كبيرة لما يقدمه من وظائف ومهام تكشف درجة تطور المجتمع وتحضره ، وبالتالي تفيد في وضع الخطط المناسبة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وفقا للاحتياجات ومتطلبات المجتمع والتي تدخل عاملا مهما في العمليات الإنتاجية لكونها إحدى المدخلات المهمة لرفع القدرة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج ، كما يسهم في رفع دخل الفرد من الخبرات والقابليات العلمية والمهنية ، إذ تشير تقارير البنك الدولي لسنة ١٩٩٦ إلى إن القوة البشرية تسهم في الغالب بنمو مقداره (٦٤%) من الثروة والدخل الوطني إذا كانت تحظى بمستوى متوسط من التعليم في حين تضيق الثروات الطبيعية والموارد المادية نمواً في الثروة مقداره (٢٤%)^(٨).

إن طبيعة إلمام المجتمع بالقراءة والكتابة على اقل مستوى من مراحل التعليم يعزز إمكانيته في الحصول على حاجاته الأساسية من توفير الغذاء والسكن والخدمات الأخرى كما يسهم في تعميق الوعي بنواحي القصور بالخدمات ومستوى تقديمها وتعزيز فرص العمل ، إن الدراسات في هذا المجال كثيرة وقد توصلت إلى نتائج تطبيقية مهمة تذكر شيئا منها :-

ففي دراسة اقتصادية أجريت على ستة دول متقدمة هي اليابان وبريطانيا وفرنسا والسويد وإيطاليا وأستراليا خلال فترات زمنية مختلفة قيس من خلالها طبيعة العلاقة السببية التبادلية بين النمو الاقتصادي ومستوى تعليم السكان ، فقد وجدت إن الدور الكبير الذي يمارسه التعليم بشكل عام والتعليم العالي منه تحديدا في الأربع دول الأولى فاعل وبشكل أساسي في خلق المساهمات الإنتاجية لزيادة المدخولات الاقتصادية ولم يكن له تأثيرا مباشرا في كل من أستراليا وإيطاليا^(٩).

وقد أوضحت نتائج دراسة أخرى أجريت على ١٢ ولاية في الهند للفترة ١٩٦١- ١٩٨١ اتضح من خلالها إن هناك تكاملا بين الاستثمار في رأس المال البشري في التقدم العلمي حيث ساهم ذلك في وضع عائدات الاستثمارات التكنولوجية عن غيرها في ١٠ ولايات هندية كما بنيت دراسة أخرى أجريت على ١٥ ولاية في أمريكا الجنوبية خلال أربع سنوات أثبتت إن زيادة مستويات التعليم بين السكان أدت إلى تحسين توزيع الدخل ونوعية الحياة في هذه الولايات^(١٠) كما للتعليم علاقة ميكانيكية مع تطور حجم

العمالة في الدولة وقدراتها على المساهمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في مجال الخدمات المتنوعة، إذ تشير الإحصائيات الدولية إن إتباع تجارب تعليمية متطورة تزيد من حجم السكان العاملين في قطاع إنتاج السلع والخدمات ويظهر هذا الارتقاء بشكل واضح من حجم العمالة الخدمية بالدولة الأكثر تقدما (جدول-١) .

(جدول-١)

تطور حجم العمالة الخدمية بين قطاعات مختلفة في الدول المتقدمة(%) .

ألمانيا	اليابان	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الدولة	
				السنة	القطاع
٣٨	٤١,٣	٤١,٨	٥٧,٥	١٩٩٦	الخدمات
٤٦,٢	٤٩,٤	٥٠,٦	٦٣,٤	١٩٧٣	
٥٤	٥٦,٣	٦٠,٤	٦٨,٧	١٩٨٤	
٥٨,١	٥٩,٢	٦٦	٦٩	١٩٩٤	
٤٨,٢	٢٨,٥	٣٦,٣	٣٤,٣	١٩٩٦	الصناعة
٤٦,٦	٣٧,٨	٣٨,٤	٢٢,٥	١٩٧٣	
٤٠,٥	٣٤,٦	٣٢	٢٨,٠	١٩٨٤	
٣٨,٢	٣٤	٢٩,١	٢٨,١	١٩٩٤	
١٣,٨	٣٠,٢	٢١,٩	٨,٣	١٩٩٦	الزراعة
٧,٢	١٣,٤	١١,٠	٤,١	١٩٧٣	
٥,٢	٨,٩	٧,٦	٣,٣	١٩٨٤	
٤	٧	٥	٣	١٩٩٤	

المصدر : سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧ ، ص ١١ .

كل هذه النتائج السابقة وغيرها تشير إلى حقيقة هو إن البرامج التعليمية الهادفة التي تتبناها الدولة وفق برامج مختلفة والتي تسعى بها الدولة إلى الاستخدام الأمثل لموارد التعليم ليس في مجال تنمية الموارد العقلية والخيال الفنية والإبداعية فحسب وإنما تمتد إلى جوانب أكثر تنوعا في حياة الإنسان كالمشاركة في صنع القرارات وتحقيق أمثل للعدالة الاجتماعية وتعميق روح الشعور بالمسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع ومتطلباته والمساهمة في الاشتراك في توفير احتياجات الضرورية على أقل تقدير .

خامسا-الصحة والتنمية المستدامة.

تمثل الصحة حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية وليست مجرد غياب المرض أو الإصابة بالعجز^(١١) ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية مسؤولية تقييم الحاجات والخدمات الصحية على ما تقدمه منظومة الخدمات الصحية المحلية للسكان من خدمات تسد مطالب السكان أنفسهم من حيث المجتمع السكاني وتعداده وكفاءة توزيعها الجغرافي وطبيعة المراكز الخدمية التي تقدمها وكل ذلك مرتبط بطبيعة الأطر الثقافية والسلوكية والاجتماعية وحتى البيئية ويحسب هذه التركيبة غير المنسجمة بين المنظومات الخدمية والمجتمعية تتوقف قابلية هذه الخدمات ومدى حصول الفرد عليها ، إن التقييم الدولي للأوضاع الصحية للسكان في العالم لايزال غير مرضي وغير مقبول وتحديدًا في الدول التي تعاني من مستويات تخلف اجتماعي وخدمي والتي تشكل عقبات وتحديات صعبة أمام حصول الفرد على معظم حاجاته الصحية الملائمة طبقا لما أشارت إليه نتائج مؤتمر (المأنا) العالمي ، وتضع التنمية المستدامة مؤشرات المؤسسة الصحية وكفاءة عملها وقابليتها على العطاء هدفا أساسيا في تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان وهذا ما يتضح من خلال ما معمول به في بلداننا العربية وتحديدًا في العراق من وضع مؤشرات صحية مناسبة لتقييم المؤسسة الصحية وكفاءتها على هذا الأساس منها عدد المؤسسات المقدمة للخدمة والمتمثلة بالمستشفيات الحكومية والأهلية وعدد الأسرة الطبية المتوفرة فيها ومقدار ما يستوعبه السرير الواحد من مراجعين عدد الأطباء ومقدار حصة كل طبيب من المرض ومساحة المؤسسة الصحية وحجم كوادرها الصحية والمهنية وغيرها (جدول -٢)

(جدول-٢)

مؤشرات الخدمات الصحية في بعض محافظات العراق للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ م .

المحافظة	عدد السكان	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	عدد الأطباء	نسبة السكان إلى الأطباء
بغداد	٦٧٢٦٤٣٢	٢١	٢٦٤٤	٢٠٢٤	٣٣٢٣/١
الانبار	١٠٢٣٧٣٦	١٩	١٤٣٤	٣٧٩	٢٧٠١/١
كربلاء	٨١٩٣٧٦	٧	٨٣٩	٥٤٧	١٤٩٧/١
النجف	١٠١١٥٩٧	٧	٧٠٦	٥٤٤	١٨٥٩/١
القادسية	٩٣٧٢٦١	٩	١٠٥٩	٤٩٥	١٨٩٣/١
بابل	١٥٤٤٦٧٩	١٠	١٢٦٦	١٠٨٩	١٤١٨/١
المنشي	٥٧٤٣٥١	٦	٨٦٨	٣٣٨	١٦٩٩/١
البصرة	٢٨٣٥٣٩٩	١٢	٢٤٢١	١٦١٥	١٧٥٥/١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجاميع الإحصائية لمحافظة القطر لسنة ٢٠٠٥ .

فضلاً عن استخدام العديد من المؤشرات الصحية الأخرى في حساب تنمية القطاعات الصحية مثل نسبة الكوادر الصحية (ذو المهن الصحية) الممرض ، مساعد طبيب ، صيدلي ... الخ إلى المرضى، وينصرف الحال كذلك على مختبرات التحليلات المرضية ومراكز الرعاية الأولية وحجم اللقاحات الطبية للأطفال ومعدل نسبة الوفيات بينهم ، فضلاً عن المراكز الصحية التخصصية ومراكز الدراسات والأبحاث الطبية .

سادسا-البنية التحتية والتنمية المستدامة .

تعد البنية التحتية العمود الفقري للتنمية الشاملة ،تتوفر بنية تحتية سليمة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع تسارع بعملية المشاريع التنموية على جميع الأصعدة والمجالات ، وتضم البنية التحتية جميع الخدمات غير المنظورة التي ترتكز عليها حياة السكان في المدن والأرياف والتي تساهم في تفعيل الحركة العمرانية والحضرية للمدن وتشمل هذه الخدمات الطرق ،وإمدادات الطاقة الكهربائية، ومنظومة إيصال مياه الشرب والصرف الصحي ومشاريع الري والاتصالات والوقود والمواصلات والجسور.....الخ والتي ترتكز عليها فاعلية المشاريع الاقتصادية والصناعية والحضرية ، إن تنمية هذه الدعائم الأساسية تقوم المشروع الحضاري للدولة وتبني مشاريع تخطيطية سليمة نحو المستقبل مما يوفر عنصر الاستدامة والعدالة للتنمية الذي بدوره يعد أهم المؤشرات الحيوية للمؤسسات الدولية ،إن تجارب الدول المتقدمة في بناء وتحسين الخدمات التحتية (القاعدية)تكد تكون موازية للمشاريع الصناعية الكبرى إذ تضع هذه الدول في سلم أولوياتها إقامة بنية تحتية رصينة تربط أجزاء الدولة ومشاريعها وأقاليمها ببعضها أمراً في غاية الأهمية ،إذ تصل نسبة ما يرصد لتحسين نوعية البنى التحتية في استراتيجاتها إلى أكثر من (٢٣%) من إجمالي الإنفاق والتخطيط العام^(١٢).

إما الدول النامية بصفة عامة فان مشاريع بناها التحتية تعاني من عجز وظيفي حاد يكاد يصل إلى غياب أهمية هذه المشاريع واختلالها في الميزان التنموي لهذه الدول، إن عدم صلاحية مشاريع البنى التحتية وغياب عمليات الصيانة الدورية لها جعل مستواها الوظيفي يتدنّى في تقديم خدماتها بالشكل المناسب مما ساهم في انخفاض مستويات المعيشية وقيام مستقرات حضرية جديدة .

فالتنمية في جانبها الصناعي والزراعي تحتاج إلى حدا أدنى من تلك الخدمات التحتية فبدون الطرق ومشاريع الجسور والنقل الحضري والريفي يصعب إقامة أية مشروع تنموي صناعي وزراعي وعمراني وتسويقي ويزاد الحال سوءا في الحياة الحضرية المعتمدة على إمكانية البنية التحتية اعتمادا أساسيا بل تعد المحرك للحياة فيها ، لذا فان برامج الاستثمار والتنمية المستدامة تنطلق من دعم وتفعيل هذه الخدمات ورصد ما يقابل أهميتها من اهتمام ومشاريع تنموية تحرك الاتجاه نحو هذه الخدمات وضرورة توفيرها وتحسين نوعيتها إذ لا تحصل هذه المشاريع في خطط البلدان النامية على أهمية سوى (١٣,٢%) وتقل هذه النسب في الدول الأكثر تخلفا ، وهنا تساهم عملية التنمية المستدامة في تشجيع

واقحام هذه الدول في مجال التكنولوجيا الحديثة ومدى استفادة الدول من خدماتها في تصميم وتحديث شبكات الخدمات التحتية وزيادة ما يرصد لها من إجمالي الإنفاق المالي لتحسين كفاءة عملها وإمكانية الاعتماد عليها في مشاريع تنموية لاحقة .

سابعاً-الإسكان الحضري والتنمية المستدامة

يقصد بمشاريع الإسكان الحضري بأنها تلك التوجيهات الحكومية التي تتبناها الحكومات أو الشركات الاستثمارية (العامة ، الخاصة) التي ترمي إلى تحقيق وخلق بنيات سكنية معاصرة تستوعب كافة احتياجات السكان ومتطلباتهم الحضرية بما في ذلك الخدمات العامة وطرق إيصالها للمستهلك وإمكانية استغلالها بصورة امثل ، ويعد المسكن وطرق توفيره من بين ابرز المشكلات التي توجه الدول النامية وسياساتها وبالتالي فان طرق علاجها تكاد تكون عسيرة في ظل تعدد احتياجات السكن ومتطلباته وخصائصه، إن عمليات تخطيط الإسكان الحضري في الأساس تعني توفير كافة الإمكانيات المتاحة في حدود الموقع من اجل توفير احتياجات المجتمع من السكن ، ولعل طبيعة التوجهات والتكتلات العمرانية (الحضرية) تتطلب تخطيطاً مستمراً لخدمات السكن لما يشكله من ركيزة أساسية للإنسان فهو البيئة المحلية للإنسان، وتأتي أهمية مشاريع الإسكان وخصوصاً في المدن والناطق والضواحي الحضرية القريبة منها لعدة عوامل منها واقتصادية وخدمية فيأتي العامل المتمثل بالزيادة السكانية المستمرة وإحجام الأسر وعدد أفرادها وطبيعة التوجهات السكانية نحو السكن (رغبة السكان في حصولهم على سكن مناسب) وطبيعة الانتشار الأسري الذي ترغب فيه العوائل الصغيرة وانشطارها عن أسرها الكبيرة في مساكن جديدة فضلاً عن طبيعة العوامل الاقتصادية المتمثلة بحجم الاستثمارات العقارية والإسكانية وبسعر الأرض الذي يتراوح بين مراكز المدن وضواحيها بالإضافة إلى خريطة استعمالات الأرض الحضرية (Land use) وما يشغله الاستعمال السكني من نسبة في المخطط الأساسي **masterplan** للمدن والمستقرات البشرية وما تشكله منظومة الخدمات بأنواعها من رصيد حيوي يرفد مشاريع الإسكان بالمتطلبات الأساسية للمجتمع ، كل هذه العوامل وغيرها التي تتفاوت من حيث الأهمية والمفهوم في تحديد ستراتيجة الإسكان الحضري في الدولة أو المدينة على الأقل ، وتلعب البيئة الجغرافية للإقليم الدور الأهم في تمديد إمكانياته السكنية فالموقع الجغرافي للمناطق السكنية ومقدار تجهيزه بالمياه فضلاً عن الحجم السكاني(الثقل السكاني) ومستواهم الحضاري التعليمي والمعاشي يساهم بشكل أو بآخر في رسم صورة المشاريع الإسكانية للمدينة في ظل تعدد متطلبات المشاريع الإسكانية وزيادة كلفتها الاقتصادية وهنا يبرز دور التنمية المستدامة في رسم السياسات الاقتصادية للإسكان بالطريقة التي ترسم وتؤمن الحاجة لهذه الخدمات وما يرتبط بالسكن من خدمات واحتياجات مكملة (ثانوية) تمثل في نظر التنموي والمخطط ركيزة الإسكان المتطور وتجد الإشارة إلى إن تنمية المشاريع الإسكانية الجديد وإعداد تصاميم مناسبة لها لا يعني بالضرورة الشروع في زيادة إعداده العشوائية والذي سوف ينتج عنه تعدي حضري صريح على الأراضي الزراعية المحيطة والمتاخمة للمدن مما قد يؤدي إلى سيادة مفهوم التصحر البشري الناتج من الزحف العمراني للإنسان ومنشاته العمرانية نحو الأقاليم الزراعية المنتجة والقابلة للإنتاج الزراعي خارج نطاق المدن ، وبالتالي سوف يعرضها إلى إحداث تغيير وظيفي في طبيعة

استعمالات الأرض الذي يفقدها قدراتها على الإنتاج الزراعي إلى الأبد، وانما تسعى المشاريع التنموية في مجال الإسكان الى توفير الظروف المواتية للسكن وكذلك التوسع في حجم المشاريع الإسكانية غير المخططة سبباً أثراً سلبية بالغة كونه يخلق مناطق سكنية حضرية فاقدة لقدراتها السكنية والخدمية في إن واحد مما ينعكس سلباً على طبيعة الأوضاع الصحية والتعليمية للسكان بدرجة كبيرة بفعل لجوء السكان إلى بيئات غير المخدومة وغير مخططة ضمن مشاريع التنمية البشرية المستدامة وبالتالي فان تخطيط التنمية المستدامة للمشاريع الإسكانية تنطلق من عدة مؤشرات أساسية أهمها:-

- ١- خلق بيئات سكنية ملائمة وذات شروط صحية وضمن مؤشرات السكن الملائمة من (مساحة ، موقع جغرافي، خدمات الخ).
- ٢- احتساب نسبة الكثافات السكانية (الاكتظاظ) ومقدار استيعابها في المشاريع الإسكانية وما تحتاج من توفير المناطق المناسبة للتوسعات العمرانية .
- ٣- مؤشرات الأثوغرافية (الزيادات السكانية ، الانتشار العائلي ، الرفاهية الاجتماعية) وما تعكسه من أثار على البيئة السكنية .
- ٤- فضلا لما تعالجه من أثار بيئية وخدمية كالتلوث ومشاريع الصيانة والبنى الخدمية وتقييم حاجات السكن دوريا .
- ٥- المعايير السكنية وأخذها في الحسبان وتقدير متطلبات الفرد السكنية الحاضرة والمستقبلية .

ففي العراق ترتبط مشاريع الإسكان الحضري بطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد ، ويعد العراق من بين الدول السابقة في تنمية مشاريع الإسكان الحضري فقد اشترك منذ سبعينات القرن الماضي بالعديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالسكن أهمها مؤتمر الهبتيان Habitat في كندا الخاص بمعالجة مشاكل السكن في الدول النامية ومعرفة درجة التقدم الذي وصل إليه العالم في حل مشاكل السكن ضمن المستوطنات البشرية لقد بدأت الحاجة الملحة في الطلب على السكن الحضري في العراق منذ منتصف القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر وهي في تزايد مستمر، ويعزي السبب في تقادم أزمة السكن في العراق إلى العديد من العوامل أهمها:- (١٣)

- ١- زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن .
 - ٢- التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها القطر في غضون السبعينات أدت إلى ارتفاع في نسب التحضر وزيادة سكان المدن وتشجيع الهجرة إليها.
- لذا عملت وزارة الإسكان والتعمير بإعداد الكثير من الدراسات لحل مشاكل السكان بالسرعة الممكنة ولعل تطوير الإسكان العمودي لتجربة حديثة في العراق كانت ثمرة هذه الدراسات ، ويهتم تخطيط الإسكان الحضري بشكل عام في معرفة الجوانب التالية :

- تقدير النقص الحالي (العجز السكني) في عدد الوحدات السكنية.
- تقدير الحاجة للوحدات السكنية الناجمة عن النمو السكاني.

- معرفة الوحدات السكنية الواجب استبدالها بسبب انتهاء عمرها.
- تقدير الوحدات السكنية اللازمة مستقبلا.
- الاهتمام بالخصائص السكانية في مختلف الجوانب التخطيطية والبيئية والاقتصادية.....

ثامنا-الخدمات العامة والتنمية المستدامة

تمثل الخدمات العامة **public Facilities** مظهرا مهما من مظاهر الحياة الحضرية بشكل عام وعليها تركز العديد من القطاعات الخدمية الأخرى ويطلق مصطلح الخدمات العامة عادة على جميع الأنشطة المنظورة وغير المنظورة التي ترفد المدينة وبيئتها بالعديد من مقومات الحياة اللازمة لاستمرارها وتضم العديد من الأنشطة والفعاليات الحياتية التي يمارسها السكان والمدينة معا يوميا وعن طريقها يتم التفاعل المكاني للخدمات بأنواعها وتقدم المدينة نشاطاتها للسكان بصورة سليمة ، ويقوم تخطيط الخدمات العامة تنمويًا من خلال إيجاد سبل التوازن المكاني بين الخدمات وخطة المدينة وبما إن الخدمات العامة تسيطر على اغلب الحياة الحضرية للمدن لذا لا بد من تضمين خطط المدينة التنموية ومشاريع تخطيطها جانبا كبيرا من هذا النوع من الخدمات وضمن المواصفات القياسية للخدمة والمدعوم من قبل السلطات البلدية تنفيذيا استنادا إلى معدلات النمو السكاني والعمراني المتوقع للمدن .

تاسعا:التنمية الحضرية ووسائل تقديم الخدمات

هناك فرق واسع بين مفهومين التحضر **Urbanization** وبين مفهوم الحضرية **Urbanism** أو ما تعرف أحيانا بالعصرية لدا المختصين بالعلوم الحضرية والتخطيطية ، فيعرف التحضر بأنه مجموعة السكان المقيمين في التجمعات المدنية او الزيادة الحاصلة في نسبة سكان المدن أو بأنه عملية تركيز سكاني يتم عبر وسيلتين الأولى زيادة عدد أماكن التجمع السكاني والثانية نمو في حجم التجمعات السكانية فيما يعرف مفهوم الحضرية او الحداثية (**Modality**) بأنها قدرة المجتمع على الاختراع والإبداع والاستيعاب المتمثل بنقل المبتكرات الحديثة كما يشير إلى انتشار النظرة العلمية ومدى استخدام أدوات التطور التكنولوجي^(١٤) ، وكلا من هذين المفهومين في تماس مباشر بحياة السكان ومقدار تطورهم المكاني والفكري كما يرتبط المفهومين بعلاقة وثيقة في إنتاج الخدمات ووسائل تقديمها ، وهذه العلاقة عادة ما تكون طردية فتطور حجم إنتاج الخدمات وتنوعها المكاني واختلاف أشكالها وعرضها واستهلاكها تزداد نسب إنتاج المجتمع من الحضرية على حدا سواء ، فتطور التجمعات البشرية (الحضرية) مرهونا بتطور قطاع الخدمات ومدى تفاعلها مع السكان، ومن هذا المبدأ الديناميكي تنطلق سياسات التنمية الحضرية المستدامة في معالجتها التخطيطية والفنية فهي تسعى إلى تطوير قابليات البيئات الحضرية نحو توظيف إمكانياتها الحضرية بما فيها قطاع الخدمات وتحسين نوعية الحياة والظروف المحيطة بها واستيعاب جميع المتغيرات الوظيفية التي تمكن المجتمع ومقدراته من النمو العقلاني والتكامل المنتظم ، كما تهدف التنمية الحضرية إلى تطوير مراكز العمران وتخطيط المدن وإنشاء بيئات حضرية مستقرة وهذا ما ينعكس بشكل كبير على مراكز تقديم الخدمات ومقدار كفاءتها في إشباع الحاجات الأساسية ، ويتوقف مفهوم كفاءة الخدمة **Capability** على مقدار التنمية الحضرية للمراكز الخدمية داخل المدن وهنا تجد الإشارة إلى تصنيف مراكز الخدمات حسب الترتيب الهرمي إلى:

١- مركز تقديم الخدمات الرئيسية :

وتقع داخل مراكز المدن الكبرى وتقدم خدمات مدن المرتبة الأولى (عالية المستوى) كمراكز الاتصالات وتجارة الجملة وخدمات التجارة العامة والخدمات المالية ومراكز خدمات النقل الحضري كخدمات الفنادق الراقية والمطاعم ودور الإقامة ، ويمتاز هذا النوع من الخدمات بالمركزية العالية في تقديم خدماتها تمتاز هذه المراكز بمبدأ التجاور والتقارب المكاني لتحقيق مبدأ الاستفادة من جميع مقومات المكان المركزي وإبعاده الوظيفية وتخدم التجمعات السكانية المحلية والإقليمية على حد سواء كما هو الحال في سوق الشورجة المجمعات الجامعية في باب المعظم والجا درية في مدينة بغداد ومراكز تقديم الخدمات السياحية والتراثية في مدينة الموصل وشقلاوة والمراكز الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية والاعظمية والتي تستقطب الإعداد الكبيرة في العمالة والمستثمرين ورجال الأعمال والتي تشكل بعد المدينة الخدمي والوظيفي الذي يستند على مبدأ الإقليم الوظيفي ومديات اتساع خدماته .

٢- مراكز تقديم الخدمات المحلية :

وتكون هذه المراكز ذات الصفة المحلية ، تتوزع على مناطق مختلفة من المدينة دون المنطقة المركزية (التجارية) وتتبع في توزيعها المكاني التجمعات العمرانية الكبيرة على أساس المحلات السكنية والإحياء الكبرى وتظهر عادة على شكل تجمعات تجارية متوسطة الحجم كما هو حال العديد من المراكز الخدمية في المدن العراقية كشوارع الوطن في البصرة وسوق ألبوبي في الناصرية و شارع نادر في الحلة والبياع في بغداد وغيرها.

وتختلف هذه المراكز عن المراكز العالية المستوى كون درجة خدماتها ليست من الدرجة الأولى كما يقل فيها التنوع الخدمي ووسائل تقديم الخدمة للمستهلك من جانب ولا تصدر خدماتها إلى ابعد من التجمعات العمرانية المجاورة إلا أنها تتعرف إلى حركة واسعة من قبل السكان الذين يقيمون في مناطق مجاورة أحيانا^(١٥).

٣- مراكز تقديم الخدمات ذات المستوى الدنيا :

يزاد اتساع هذه المراكز جغرافيا على إحياء المدينة وقطاعاتها السكنية وعلى مستوى الحي السكني ، وتقديم خدمات ذات مستوى اقل تنوعا من المراكز السابقة ، مثل أسواق وتجمعات تجارة المفرد والأفران والمخابز والصيدليات ورياض الأطفال ومقاهي الانترنت وتختلف حركة السكان (المستهلكين) نحو هذه المراكز الخدمية ، وهذه الحركة تحددها عاملين أساسيين هما :

أ- حركة السكان نحو مراكز الخدمات ذات المرتبة الأولى.

ب- حركة السكان نحو المراكز الخدمية الثانوية (القريبة).

فالسكان يفضلون دائما المراكز الخدمية العالية المستوى للحصول على التنوع الأكثر والأفضل في الخدمة المقدمة ، إلا إن مركزية هذه الخدمات تشكل في بعض الأحيان عائقا في إمكانية الحصول عليها نتيجة كثافة الحركة نحو هذه المراكز ومشاكل المرور والتلوث وغيرها من العوائق التي يلجا السكان من خلالها إلى المراكز الخدمية ذات المستويات الثانوية والدنيا التي تحقق لهم أدنى مسافة وصول للخدمات .

عاشر ا: نظريات توزيع المراكز الخدمية

ظهرت العديد من النظريات والآراء الجغرافية والاقتصادية والتخطيطية والتي تناولت ظواهر التوزيع المكاني للمدن ومراكز تقديم الخدمات خلال القرن العشرين، وقد اكتسبت أهمية عالية لدى الدارسين في الكشف عن أنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري وطبيعة التفاعل الوظيفي بينهما ومقدار ما تتقدم به المدن من وظائف وخدمات لسكانها بدرجة أكثر فاعلية في تحرك وانسيابية حركة الخدمات من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستيطان الحضري عن طريق حركة السكان في رحلة التعامل اليومي وما تتطوي عليه نسب التكلفة الاقتصادية وعامل الزمن سهولة الوصول **Accessibility** في تحديد أهمية المركز الخدمي، ولقد أثارت الدراسة التي تقدم بها الجغرافي الألماني فالتر كريستالر **Walter Christaller** لدى المختصين في الدراسات الحضرية والتخطيطية وغيرهم الجدل الكثير حول التركيب الحجمي لمراكز تقديم الخدمات في جنوب ألمانيا عام ١٩٣٣ وقد أسماها نظرية الأماكن المركزية **Central Place Theory** والتي درس من خلالها الخدمات وتدرجها الوظيفي وقد توصل إلى حقيقة مفادها إن مراكز الخدمات تكون في سبعة مستويات مرتبة ترتيباً هرمياً منظماً وفقاً لنظام طبقي أو هيراركي (**Hierarchy**) وهي أول دراسة غنية ناقشت هذا الموضوع بجدية، لقد طور كريستالر في نظريته مفهومين أساسيين **الأول** أطلق عليه اسم مدى الخدمة وهو عبارة عن المسافة القصوى التي تمتد فوقها الخدمات من المراكز إلى المنطقة التكميلية المحيطة به ، إما المفهوم **الثاني** فهو العتبة **Theshold** وهو أقل عدد من السكان اللازم توفره في هذه المنطقة المحيطة بالمركز ليضمن للخدمات النجاح الاقتصادي ، ومن خلال هذه الافتراضات استنتج كريستالر نظاماً تسلسلياً مترابطاً من الأماكن المركزية والتي تتدرج في إعدادها وإحجامها السكانية ، وطبقاً لنظرية التدرج في تقديم الخدمات **Hierarchy in Services** والذي مفادها إن الخدمات تتناسب بأنواعها المختلفة مع التدرج السكاني (الحجم السكاني) وعادة ما تأخذ الخدمات ووسائل تقديمها التدرج التالي في المدن^(١٦)

١- مركز المجموعة السكنية او ما يعرف بمركز المجاورة السكنية الصغرى **Mini Neighbour**

hood

٢- مركز المجاورة السكنية **The neighborhood**

٣- مركز الحي السكني **The district centre**

٤- مركز المدينة **The town center**

٥- المراكز الإقليمية **The rational Center**

ويستند هذا التدرج في المراكز على عدة عوامل مؤثرة أهمها :

١- حجم التجمع العمراني الذي يخدم المركز ، فإذا كان المستوى الأدنى يخدم في حدود ١٠٠

- ٢٠٠ نسمة فإن المستوى الأعلى للمركز يخدم أكثر من مليون نسمة.

٢- تتناسب حجم الخدمات كما ونوعاً ، فإذا كان المركز الأدنى يقدم خدمات أساسية

ملحة (ضرورية) فإن المراكز العليا تقدم الخدمات الأساسية والكمالية طويلة المديات اليومية والشهرية.

٣- مسافة السير نحو الخدمات **Walkinydistane** ففي حالة المراكز الدنيا تتم مسافة السير

في حدود ٢٠٠م - ٨٠٠م فإن المسافة تتضاعف في المراكز العليا والتي يلزم معها

استخدام وسائل النقل السيارات أو الدراجات .

٤- زمن الرحلة فهو يتناسب مع هذه المراكز تبعا لتدرجها فإذا كان في المستوى الدنيا في حدود ٥ - ١٠ دقيقة فإن هذا الزمن يزداد المراكز العليا (المدينة أو الإقليم) إلى أكثر من ٣٠ - ٦٠ دقيقة . ويفهم من ذلك إن طبيعة المراكز الخدمية في البيئات الحضرية وغيرها يحدد إبعادها الوظيفية عوامل عدة ولعل الحجم السكاني المتوقع للمراكز الخدمية إن يخدمه هو الأساسي فيما يأتي نوع وكم الخدمات المقدمة ومقدار تفاعل الفرد معها ، فضلا عن الموقع الجغرافي للمركز الخدمي وما يتمتع به من مركزية عالية تمكنه من تحقيق تسهيلات وظيفية مهمة .

ومن هنا تتضح علاقة توزيع المراكز الخدمية في المدن وأقاليمها الوظيفية بمشاريع التخطيط الحضري وتنميتها المكانية بعاملين أساسيين هما:

الأول : رتبة المركز الخدمي ودرجته.

الثاني : الحجم السكاني للمركز الخدمي .

إذ تسعى برامج التنمية الحضرية إلى تحقيق توازن مكاني بين المركز الخدمي ودرجته من جهة وحجمه السكاني وكثافته البشرية من جهة أخرى .

الخاتمة

أخذت التنمية مفاهيم متعددة على صعيد النظرية والتطبيق وهي بحركتها كأسلوب علمي يتلاءم مع متغيرات المجتمع وإمكانياته التقنية وبمعاليقاتها وفلسفتها تحضى بقبول واسع عند المختصين ، فأخذت مفاهيم التنمية بالتطور استجابة لمتطلبات المجتمع وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة إحدى أهم مفردات التنمية البشرية التي اخذ جوهرها يتبلور بعد القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢م ، انطلقت مفاهيم التنمية المستدامة من متغيرات تمس حياة المجتمع وحاجاته الأساسية بدءا من مستواه الاقتصادي والمعيشي ووصولا إلى نوعية حياتهم من خلال دراسة قطاع الخدمات الحيوي الذي يشكل عامل الألفة بين الإنسان والمكان على حد تعبير المختصين.

فمنظومة الخدمات الحضرية للمدينة تشكل القطاع الأبرز حيويًا بين قطاعات المدينة الأخرى ، والتي تستهدف السكان وحياتهم بشكل مباشر من خلال ما تقدمه من خدمات جليلة كالسكن والتعليم والصحة والخدمات العامة وغيرها ، وان هذه الخدمات الأساسية التي تعالجها التنمية المستدامة بأساليبها المختلفة إنما تزيد الوصول بها إلى مستوى لائق يحقق الأمن والرفاه الاجتماعي-الحضري للسكان على اختلاف فئاتهم ومتطلباتهم الحضرية داخل البيئة المدنية ، ولم يقف الأمر عند حد مناقشة كفاءة منظومة الخدمات داخل المدينة وإنما خضع مفهوم التخطيط الحضري بكل أنواعه ونظرياته إلى مفهوم التخطيط التنموي المستديم من خلال دراسة توزيع مراكز تقديم الخدمات ومدى علاقتها بالتوزيع المكاني للسكان داخل البيئة الحضرية وصولا إلى تحقيق توازن مكاني منظم بين الخدمة والمستهلك ، وأخيرا فإن أساليب التنمية المكانية تساعد المخطط في إيجاد الوسائل والبدائل المختلفة لتحقيق آلية تخطيط المكان بمفرداته المختلفة .

قائمة المصادر

- (١) زين الدين عبد المقصود ، نحو تخطيط حضري بيئي (دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي) الندوة الجغرافية الأولى ، الجمهورية العربية السورية ، جامعة دمشق ، ١٩٩٥ ، ص ١٠١ .
- (٢) بشير إبراهيم الطيف ، محسن عبد علي ، رياض الجميلي ، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١ .
- (٣) جميل طاهر ، مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساتها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ، مجلة بحوث الاقتصادية عربية ، العدد ٩ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٥٨ .
- (٤) مخيف جاسم الجبوري ، واقع التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد ٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤ .
- (٥)
**Ayeni ,Concepts and Techique in Urben Analysis Croor Helm ,London
.,1979,P.105.**
- (٦) ناهده عبد الكريم حافظ ، التنمية البشرية المستدامة (المفهوم ، الدلالة ، موقف العراق) مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٧٩ ، لسنة ٢٠٠٧ ص ٣٩٥ .
- (٧)
**United Nation Development programmed UNDP Human Development
.Report . 1999 / P/ 24 .**
- (٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣ .
- (٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٩ ص ٢ .
- (١٠) أيوب أنور سما قذني ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والإعلام ، اربيل ٢٠٠٦ ص ١٠١ .
- (١١)
**E. E. Meyer and P. Sainsbury , promoting Health in the Human Enviroment
(Genera who) 1975 . P. 58 .**
- (١٢) عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٤-٨٨ .
- (١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ١٥٠ لسنة ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .
- (١٤) النمو الحضري في الوطن العربي ، المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية ، طرابلس ١٩٧١ ص ٣ .
- (١٥) رياض كاظم سلمان أجميلي ، تقييم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في محافظة كربلاء للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦ .
- (١٦) أحمد كمال الدين عفيفي ، دراسات في التخطيط العمراني ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ ، العين ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٣ .